

بيان صحفى عن موازنة المواطن

فى ظل الجهود المبذولة من قبل وزارة المالية لتطوير أطر الشفافية والإفصاح خلال الأعوام الماضية بالإضافة إلى العمل على إشراك المواطن فى رؤية الإصلاح الإقتصادى بشكل عام وفى السياسات المالية والضريبية الحاكمة لإعداد الموازنة بشكل خاص، تهتم وزارة المالية بإصدار موازنة المواطن للسنة السادسة على التوالي إيماناً منها أن المواطن له الحق أن يتعرف على موازنة بلده بلغة مبسطة ومقروءة لجميع أطراف المجتمع

١. ما هو تقرير موازنة المواطن؟ وما هي الجهة المسؤولة عنه؟

- هو أداة فعالة للتواصل مع المواطن وإشراكه فى إعداد الموازنة واستعادة جسور الثقة التى بدأناها بالفعل منذ خمس سنوات بهدف الإفصاح عن بنود الموازنة العامة المعتمدة للدولة فى العام المالى الجديد وأهم توجهات السياسة المالية، ومراحل إعداد الموازنة، والسياسات الضريبية وغير الضريبية، والبرامج الإجتماعية، بشكل بسيط ليستطيع المواطن العادى فهمها.
- تقوم وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بإصدار موازنة المواطن بعد التنسيق مع كافة القطاعات المعنية بالوزارة وبعض الجهات الخارجية الحكومية.

٢. متى يتم إصداره؟

- فى شهر سبتمبر من كل عام بعد اعتماد الموازنة العامة للعام المالى الجديد من قبل مجلس النواب ورئيس الجمهورية.

٣. ما أهمية تقرير موازنة المواطن؟

- شرح مبسط لتوضيح رؤية الإصلاح الإقتصادى وأهدافه ودور وزارة المالية فى الإصلاح المالى
- هو أحد الوثائق الأساسية التى تستخدمها وزارة المالية فى التواصل بشكل مباشر مع المواطنين وإشراكهم فى رؤية الحكومة بهدف مد جسور التواصل المجتمعى الدائم الذى تحرص الوزارة عليه مما يزيد من المصداقية والشفافية فى عرض أحدث توجهات السياسة المالية للدولة.
- هو دليل على حرص وزارة المالية على إتاحة معلومات وافية وحديثة عن السياسات المالية والضريبية للدولة بشكل مستمر، كما يعتبر هذا التقرير أحد أهم التقارير التى يعتمد عليها التقييم الدولى لشفافية المالية لمصر والذى تصدره شراكة الموازنة المفتوحة تحت رعاية عدد من المؤسسات العالمية وعلى رأسها كل من صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى.
- كما يستفيد من هذا التقرير كبرى المراكز البحثية ووكالات التصنيف الإئتمانى على نطاق واسع بالإعتماد على مؤشر الشفافية كمؤشر فرعى قوى يعكس درجة الإستثمار الأمان للبلاد حرصاً من الوزارة فى الإفصاح عن السياسات المالية والضريبية بشكل شفاف ووجود نظام ضريبي مستقر يساعد المستثمرين بوضع خططهم المستقبلية ويسهل لهم الإطلاع على السياسات المالية للإقتصاد المصرى، ومما يساهم فى تحفيز مناخ الإستثمار. كما ترتبط الشفافية بمعدلات فساد منخفضة، ولها علاقة طردية مع تحسن مؤشرات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتحسن التنافسية الإقتصادية، وهى أحد أدوات تحسين كفاءة تنفيذ السياسات المالية.

٤. كيف يختلف الإصدار السادس (إصدار هذا العام) عن الإصدارات السابقة لموازنة المواطن؟

يحتوى إصدار هذا العام على بنود ومعلومات أكثر تفصيلية ومنها:

- ✓ موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ هى موازنة التنمية البشرية والإقتصادية حيث تضع مصلحة المواطن أولاً من خلال إعطاء الأولوية لتمويل برامج الصحة والتعليم وبرامج الحماية الإجتماعية والدعم النقدي التى تتميز بالكفاءة وتستهدف الفئات الأولى بالرعاية، بالإضافة إلى خلق فرص عمل حقيقية وزيادة معدلات النمو من خلال زيادة المخصصات الداعمة للنشاط الإقتصادى الإنتاجى ومساندة قطاعات الصناعة والتصدير
- ✓ شمولية التقرير لبعض الملامح والمعلومات الخاصة بموازنة البرامج والاداء التى تعتبر أداة لمتابعة فعالية الإنفاق والتى يتم التوسع فيها وعرضها على البرلمان وسوف يتم نشر جزء تفصيلى بالتنسيق مع الوزارات، فضلاً عن البدء فى فعاليات الموازنة التشاركية فى المحافظات مثل محافظة الاسكندرية
- ✓ تشمل توجهات موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ لقاء الضوء على المستهدفات المالية الكلية والقطاعات الدافعة للنمو الإقتصادى بالخطة الإستثمارية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والتى توضح التركيز على برامج تعميق التصنيع المحلى وتحفيز الإستثمار الصناعى وتحسين جودة المنتجات الصناعية، وتعزيز القدرات التنافسية للصادرات فضلاً عن التحول الى المجتمع الرقمى وتوجيه الإستثمارات للقطاعات الإنتاجية كثيفة العمالة مع تمكين الشباب والمرأة، والتركيز على مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التى تولد فرص عمل ودخول، ودمج تلك المشروعات والكيانات التى تعمل بالإقتصاد غير الرسمى فى الإقتصاد الرسمى .
- ✓ من أهم المخصصات المالية بموازنة العام المالى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ ما يلى:
□ ١٤٠ مليار جنيه لتمويل الإستثمارات الممولة من الخزانة العامة للدولة لتوجيه موارد اضافية لتطوير البنية التحتية لزيادة تنافسية الإقتصاد وتحسين شبكات الطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحى

- ٥٧ مليار جنيه لقطاع الطاقة: تحويل مصر الى مركز اقليمي للطاقة من خلال برنامج شامل لتطوير واعادة هيكلة قطاع الطاقة وزيادة وتحفيز الاستثمار في مشروعات الطاقة النظيفة والجديدة والمتجددة
- ٦ مليار جنيه لبرنامج دعم وتنمية الصادرات، حيث يتم وضع منظومة جديدة لمساندة وتشجيع وزيادة حصة الصادرات مع ضمان وجود قاعدة تصديرية قوية ومتنوعة وتصدير منتجات ذات قيمة مضافة اعلى.
- ٥,٥ مليار جنيه مخصصات الترفيق الصناعي: تطبيق نظام جديد لتخصيص وتسعير الأراضي الصناعية يضمن تعزيز المنافسة العادلة وضمان توافر الاراضى للاستثمار فى النشاط الصناعى
- ٣,٥ مليار جنيه لبرامج توصيل الغاز الطبيعى للمنازل

وقد اشتملت موازنة المواطن لهذا العام على أهم برامج الحماية الاجتماعية والعدالة الاقتصادية خاصةً برامج الصحة والتعليم والتأمين الصحى الشامل بالإضافة إلى حزمة إستثنائية من البرامج الاجتماعية لتخفيف عبء الإصلاح على المواطنين، ومنها:

ومن أهم مجالات الإنفاق على برامج التعليم:

- ٤,٢ مليار جنيه لمرحلة (رياض الأطفال)
 - زيادة فصول رياض الأطفال خاصة فى المناطق المحرومة بمحافظات صعيد مصر
- ٦٢,٨ مليار جنيه (الإبتدائى والإعدادى) و ٢٦,٥ مليار جنيه (الثانوى العام والبنى)
 - برامج تنمية مهارات الطلاب لأساليب البحث العلمى.
 - برامج لتدريب وتأهيل المعلمين.
 - تطبيق أساليب تعليمية تكنولوجية حديثها منها التابلت (Tablet) المدرسي
 - ٥ مدارس جديدة ضمن المنظومة المصرية اليابانية
- ١ مليار جنيه لبرامج ذوى الإحتياجات الخاصة
 - برامج للرقى بالمهارات التعليمية للمعلمين لذوى الإعاقة
 - برامج لدمج ذوى الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعى
- ٣٨٦ مليون جنيه لبرامج محو الأمية خاصة للفتيات والأطفال المتسربين من التعليم الأساسى
- إنشاء عدد من الجامعات الجديدة مثل جامعة مطروح، والوادي الجديد،
- إتاحة تخصصات جديدة في عدد من الجامعات الأهلية والدولية.
- برامج تأهيل المؤسسات التعليمية الحكومية للمعدلات العالمية للجودة والإعتماد.
- برامج لرفع كفاءة هيئة التدريس على أحدث الاساليب العلمية وحث البحث والإبتكار.
- برامج لرفع مراكز الجامعات المصرية فى التصنيفات الدولية، وتشكيل لجنة متخصصة لهذا الغرض

ومن أهم مجالات الإنفاق على الصحة

- ٦,٦ مليار جنيه لبرنامج العلاج على نفقة الدولة
- ٩,١ مليار جنيه لشراء الأدوية والمستلزمات الطبية
- ٣,٦ مليار جنيه لدعم التأمين الصحى والأدوية ومنها (١,٥ مليار جنيه لدعم الأدوية وألبان الأطفال و ١,٣ مليار جنيه لسداد اشتراكات غير القادرين فى التأمين الصحى و 351 مليون جنيه لدعم التأمين الصحى علي الطلاب)
- بدء تطبيق قانون نظام التأمين الصحى الشامل الجديد الذي يهدف إلى مد التغطية التأمينية الشاملة لجميع المواطنين على مدار (ست مراحل) لتقديم خدمات طبية لكافة أطياف المجتمع من أول الكشف الطبى مروراً بالإشاعات والتحليل إلى العمليات الجراحية، حيث يتم البدء فى تطبيق النظام بمحافظة بورسعيد، ثم تدريجياً استكمال التطبيق فى محافظات المرحلة الأولى (السويس، الاسماعيلية، شمال سيناء، جنوب سيناء).

ومن أهم مجالات الإنفاق على الحماية الاجتماعية

- تمويل أكبر حركة ترقيات فى تاريخ الجهاز الاداري المصري، بالإضافة إلى ٧% علاوة دورية للمخاطبين بالخدمة المدنية و ١٠% لغير المخاطبين و بحد ادنى ٧٥ جنيهاً، وزيادة المعاشات بـ ١٥% بحد ادنى ١٥٠ جنيهاً مع رفع الحد الأدنى للمعاش الي ٩٠٠ جنيه.
- ولضمان حياة كريمة للمواطن المصري، فإن موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ تتضمن زيادة مخصصات الدعم لتشمل
 - ٨٩ مليار جنيه لدعم السلع التموينية،
 - ١٨,٥ مليار جنيه لصرف الدعم النقدي المتمثل فى معاش الضمان الاجتماعى وبرنامجى تكافل وكرامة (ضم ١٠٠ ألف اسرة جديدة تستفيد من برنامجى تكافل وكرامة)
 - ٣,٩ مليار جنيه لدعم برنامج الإسكان الاجتماعى (١٢٠ ألف وحدة سكنية جديدة)
 - ٣,٤٥ مليار جنيه لدعم نقل الركاب: ١,٨٥ مليار جنيه لهيئة نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية و ١,٦ مليار جنيه لاشتراكات الطلبة على خطوط السكة الحديد، ومترو الأنفاق.

- ✓ إثراء هذا الكتيب بمعلومات أكثر تفصيلاً بخصوص المبادرات الموجهة لصالح المواطن في محافظات مصر مثل برنامج الإسكان الاجتماعي، وبرنامج ١٠٠ مليون صحة وأطفال بلا مأوى وبرنامج فرصة وغيرها من البرامج مما يعطى صورة أفضل للمواطن البسيط عن مدى استفادته من تلك المبادرات.
- ✓ تم إضافة قسم خاص بالدين الحكومي وتوضيح لماذا نستدين وكيف نسدد فوائد وأقساط الدين وكيفية خفض الدين العام ووضعه على مسار تنازلي.
- ✓ وتؤكد التجارب الدولية على أن أي برنامج إصلاح اقتصادي لا بد وأن يصاحبه بعض الأعباء والتحديات كارتفاع مستويات التضخم وانخفاض القوة الشرائية، وذلك شأنه شأن أي برنامج تم تطبيقه في العديد من الدول النظيرة (مثل: الأردن، البرازيل، إندونيسيا، ماليزيا، تونس، المغرب) التي تعاني من تحديات مماثلة؛ إلا أنه على المدى المتوسط والطويل تظهر النتائج الإيجابية المتوقعة للإصلاحات نتيجة للإجراءات المتخذة والتي تخفف من عبء اثر الإصلاح على المواطنين، مثل التنسيق الكامل بين السياسة المالية والنقدية للسيطرة على التضخم، وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية، وهو ما حرصت الدولة المصرية على تطبيقه.